التحصيل الضريبي في ظل الاضطراب الاقتصادي المفاجئ

"كوفيد 19"

Tax collection in light of sudden economic turmoil "COVID-19"

أمينة شريف أستاذ محاضر أ (*)
جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر1 الجزائر
aminacharif202@gmail.com

سيد علي آيت دحمان
جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر1 الجزائر
Sid17aitdahmane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/02/25 تاريخ القبول للنشر: 2023/06/02

****

ملخص:

يعتبر النظام الضريبي ذو صلة قانونية تربط الدولة بالمواطن لاسيما في الجانب المالي لذا يعد التحصيل الضريبي من أهم الطرق المعتمدة في النظام الجبائي للدولة وفق عدة طرق تنتهجها فمنها ما يتعلق بالدفع المباشر للحقوق الضريبية المستحقة أو عن طريق دفع التسبيقات على أقساط تدفع في آجال معينة أو عن طريق الاقتطاع من المصدر الغير مكلف بالضريبة بهدف تحقيق مجموعة من الأغراض المرجوة، فالغاية منها هي الحصول على الأموال لتنفيذ السياسة العامة للدولة بالمفهوم الحديث على مختلف الأصعدة سياسية، اقتصادية، اجتماعية.

ومنه نحاول تسليط الضوء في هذه الدراسة على تلك التهديدات المتزايدة والناجمة عن الظروف الاستثنائية من خلال الاضطراب الاقتصادي المفاجئ الذي فرضته الأزمة الصحية التي شهدها العالم بأسره "جائحة كورونا".

الكلمات المفتاحية: التحصيل الضريبي-الاضطراب الاقتصادي-الاقتصاد المفاجئ-النظام الجبائي-المداخيل الجبائية

Abstract

The tax system is considered as a legal link matching the state with the citizen, especially in the financial aspect, so tax collection is one of the most

*أمينة شريف، أستاذ محاضر أ

important methods adopted in the state's tax system according to several methods pursued, including those related to direct payment of due tax rights or by paying advances in installments paid in certain periods or by deduction from the non-tax-charged source in order to achieve a set of desired purposes, The purpose is to obtain funds for the implementation of the general policy of the state in the modern sense at various political, economic and social levels.

From there, we try to shed light on these increasing threats resulting from exceptional circumstances through the sudden economic turmoil imposed by the health crisis that the whole world witnessed "Corona pandemic".

key words: Tax collection - economic turmoil - sudden economy - tax system - tax revenues

مقدّمة:

يعتبر النظام الجبائي إحدى أدوات السياسة المالية بالنظر للدور الذي يلعبه في تأمين إيرادات دائمة لفائدة خزينة الدولة تغطية لأعبائها العامة، وهذا من خلال عملية التحصيل المتممة إما بطريقة ودية أو بصورة جبرية لمختلف الاقتطاعات الضريبية المطبقة على مختلف العمليات الممارسة بالجزائر، تفعيلا لمبدأ الإقليمية ما لم يوجد استثناء يقضي بغير ذلك، من طرف هيئات جبائية مؤهلة قانونا والمتواجدة عبر التراب الوطني.

من أجل احتواء التهديدات المتزايدة الناجمة عن الاضطراب الاقتصادي المفاجئ (كوفيد 19) لاسيما بعنوان المداخيل الجبائية، عمد خبراء صندوق النقد الدولي على تقديم وجهات نظرهم لفائدة الدول حسب ظروف كل بلد على حدى، وهذا من خلال إصدار مذكرة خاصة عن السياسات العامة في ظل الأزمة الصحية العالمية "جائحة كورونا"، حيث لا تمثل هاته المشورة بالضرورة آراء الصندوق أو مجلسه.

كما شملت المذكرة على جملة من الإرشادات حول كيفية تنفيذ إدارات الإيرادات استراتيجيات لاستمرارية سير عمل النظم الضريبية في ظل القوى العاملة المخفضة دون المساس بصحة الموظفين والمكلفين بالضريبة.

وعلى ضوء ما تقدم تتجلى الإشكالية التالية: **ما هي الإجراءات الجبائية الاستعجالية التي اتخذتها المديرية العامة للضرائب محافظة على إيراداتها المالية؟**

سيتم معالجة التساؤل أعلاه بناءا على منهج التحليلي الوصفي من خلال وصف ظاهرة الإجراءات الجبائية الاستعجالية المعتمدة من قبل المديرية العامة الضرائب بغية الوصول إلى الأسباب

والعوامل التي قد تتحكم فيها وأخيرا استخلاص مجموعة من النتائج لتعميمها، كما ينبغي الاستعانة بالمنهج التجريبي لدراسة التغيرات التي تحيط بظاهرة كوفيد 19 والعوامل التي أدت التحول من العالم التقليدي الكلاسيكي إلى العالم الرقمي، وذلك على ضوء المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التحول إلى العالم الرقمي.

المبحث الثاني: تعديل مواعيد التحصيل وتبسيطه.

المبحث الأول: التحول إلى العالم الرقمي

بهدف تحسين تدخلات الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذي يتحقق معه تلبية الحاجات العامة وتسيير المرفق العام، فهي بحاجة ماسة إلى الموارد المالية نجد في مقدمتها الإيرادات الجبائية.

عمدت وزارة المالية ممثلة في المديرية العامة للضرائب بالجزائر على مراجعة علاقاتها مع المكلفين بالضريبة في اتجاه إقرار مجموعة من الإجراءات المبسطة لاسيما في مجال التحصيل الضريبي، وهذا للرفع من الدور التمويلي للموارد الجبائية مع الحرص على مكافحة ظاهرة التملص الضريبي (الغش والتهرب الجبائيين).

تكمن أهم تلك الإجراءات في الإدراج الأولي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الضريبية، حيث تم وضع نظام معلوماتي " **جبايتك** " من طرف شركة إسبانية للإدماج " اندرا"، يمكن الولوج لتلك البوابة عبر الموقع الإلكتروني: www.jibayatic.dz للاستفادة من خدمات الجبائية لاسيما تلك المتعلقة بالدفع الإلكتروني للمستحقات الضريبة بالنسبة للمكلفين التابعين لمديرية المؤسسات.

وبهدف المحافظة على صحة الموظفين والمكلفين بالضريبة (كوفيد 19)، تم تعميم نظام "جبايتك " مؤخرا ليشمل مراكز الضرائب.

المطلب الأول: تعريف التحصيل الجبائي الإلكتروني

تم التأطير القانوني لخدمة الدفع الإلكتروني للمستحقات الجبائية في الجزائر بواسطة كل من الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 21 رجب عام 1429 المؤرخ في 24 يوليو سنة 2008 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 في المادة 15 منه[1] والقانون رقم 16-14 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016 والمتضمن قانون المالية لسنة 2017 في المادة 68 منه[2].

وعلى الرغم من التسميات العديدة الدالة على استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال بعنوان نشاط التحصيل من طرف الإدارة الجبائية كالإدارة الإلكترونية، الإدارة الرقمية، الإدارة الذكية إلا أن الدفع الجبائي الإلكتروني ما هو إلا وسيلة إلكترونية موجهة لتسديد المستحقات الضريبية المفروضة من طرف الإدارة الجبائية على المكلفين بالضريبة ضمن الآجال المحددة قانونا، وبمعنى آخر الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تقديم وتوفير خدمات بعنوان التحصيل الجبائي.

الفرع الأول: خصائص التحصيل الجبائي الإلكتروني

يتصف نظام التحصيل الجبائي الإلكتروني بمجموعة من الخصائص وهي:

- يتّميز نظام الدفع الجبائي الالكتروني بسهولة التطبيق، حيث يتم استخدامه لتسوية المستحقات الواجبة الآداء عبر الفضاء الالكتروني.

- تتحقق عملية الدفع عن طريق استخدام النقود الالكترونية: وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية.

- توفر عملية الدفع الجبائي الإلكتروني الوقت والجهد على المكلفين بالضريبة، حيث يمكنهم عن بعد أي من خلال مسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بواسطة وسائل الاتصال اللاسلكية.

- تعتبر خدمات الدفع الجبائي الإلكتروني دقيقة ونظامية أكثر من عمليات التحصيل التقليدية.
- خدمات مجانية يمكن الرجوع إليها على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

- وسيلة الدفع من خلال فضاء معلوماتي مفتوح لذا فإن خطر السطو على أرقام القروض أثناء الدفع الإلكتروني قائم، ويزداد هذا الخطر في الدفع عبر الأنترنيت عن غيرها من الشيكات باعتبارها فضاء يستقبل جميع الأشخاص من جميع البلدان بمختلف مقاصدهم ونواياهم وهي تمثل خاصية سلبية لنظام الدفع الإلكتروني.[3]

الفرع الثاني: أهمية وسائل التحصيل الجبائي الإلكتروني

تبرز أهمية التحول من وسائل التحصيل الجبائي اليدوي إلى الدفع الإلكتروني فيما يأتي:

1-تبسيط إجراءات إنجاز الخدمة وتقليل الوقت المستخدم في تقديمها.

2-تخفيض التكاليف بشكل ملحوظ لطرفي العلاقة الجبائية.

3-تعزيز ثقة المكلفين بالضريبة بالإدارة الجبائية.

4-التخفيف من الضغط التي تشهدها عملية التحصيل التقليدي لدى مصالح الجبائية المختصة.

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

ترتب عن التطورات التي حدثت في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وسائل دفع الإلكترونية حديثة يتم بواسطتها تسوية المدفوعات في التجارة الالكترونية بشكل عام[4]، حيث تعددت هذه الوسائل واتخذت أشكالا مختلفة تتلاءم مع طبيعة المعاملات وتسوية المدفوعات.

تم اعتماد الإثبات بالنظام الإلكتروني الى جانب النظام الورقي، وذلك من خلال نص المادة 323 مكرر 1 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المعدل والمتمم، والمتضمن القانون المدني[5] حيث نصت على أنه " **يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق، بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها**".

الفرع الأول: وسائل الدفع البنكية الإلكترونية

تعد البطاقات البنكية وسيلة من وسائل الدفع الحديثة بدل الدفع نقدا سواء نقود معدنية أو ورقية أو حتى الشيكات الورقية، إذ أصبحت ذو أهمية للأشخاص لأنها تساعدهم على تبرأت ذمتهم المالية من شراء أو تسديد فواتير أو دفع مستحقات وغير ذلك من خدمات وتتمثل في:

1-البطاقة البنكية الالكترونية من البنك الوطني الجزائري

البطاقة البنكية هي أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات تصدرها مؤسسة مالية أو بنك لشخص طبيعي تمكنه من إجراء سحب نقدي من البنوك أو شراء سلع أو خدمات من التجار، مع التزامه بالسداد للبنك المصدر بالشروط والقواعد المحددة بالعقد المبرم بينهما.[6]

تمنح البطاقة البنكية الالكترونية مجانًا من قبل البنك الوطني الجزائري عند فتح حساب وبمدة صلاحية ثلاثة (03) سنوات، حيث تتم بواسطتها تسوية المدفوعات إلكترونيا من خلال الانترنت. وتنقسم البطاقة البنكية الالكترونية إلى نوعين وهما البطاقة الكلاسيكية، والبطاقة الذهبية، تختلف باختلاف الراتب الخاص بصاحبها.

تتميز هذه البطاقة بالحماية والفعالية وسهولة الاستخدام، وتوفر الخدمة في أي وقت على مدار 24 ساعة في اليوم.

2-البطاقة الدولية البنكية من البنك الوطني الجزائري VISA

بطاقة VISA هي عبارة عن بطاقة دولية الكترونية يمكن استخدامها أثناء السفر خارج الجزائر، ومقدمة من قبل البنك الوطني الجزائري، ويتم بواسطتها إجراء معاملات الدفع الالكتروني في داخل أو خارج الجزائر، تبلغ مدة صلاحية هذه البطاقة 24 شهر، وتتميز بالأمان والحماية.

3-بطاقة الدفع الالكتروني من بنك التنمية المحلية CIB

تعد بطاقة CIB بطاقة الكترونية موصولة مباشرة بالحساب الشخصي للفرد في بنك التنمية المحلية، ويتم بواسطتها إجراء معاملات الدفع الالكتروني في الجزائر.

تنقسم بطاقة CIB إلى نوعين من البطاقات وهما: بطاقة CIB الكلاسيكية، وبطاقة CIB الذهبية، تدوم صلاحيتها سنتين (02) مع قابلية التجديد بشكل أوتوماتيكي.

الفرع الثاني: وسائل الدفع عبر البريد والأنترنت

إلى جانب الدفع الالكتروني البنكي ظهرت البطاقة الذهبية لبريد الجزائر للتخفيف من الآثار الاقتصادية التي عرفتها الدولة خلال الأزمة الصحية "كوفيد 19" حيث ساهمت في التحفيز والتشجيع للتعامل الإلكتروني باعتبارها حلا سريعا للمجتمع يستبعد فيه التعامل بالنقود والتردد على مراكز البريد، بالإضافة إلى بطاقات الدفع من خلال الأنترنت التي تعد الأكثر سهولة من حيث الاستخدام لتلبية الاحتياجات كالتسويق، اقتناء المستلزمات اليومية، تسديد الفواتير ... إلخ من احتياجات الأفراد كما تعتبر الأكثر ضمانا وأمانا.

1-البطاقة الذهبية من بريد الجزائر " Eddahabia"

"الذهبية" هي بطاقة سحب ودفع إلكترونية مصمّمة وفقا لأحدث المعايير الدولية (EMV) تقدر مدة صلاحيتها بسنتين (02) تحسب ابتداء من تاريخ إصدارها، حيث تجدد بطريقة ألية أي أن المركز البريد هو من يقوم بطلب البطاقة قبل انقضائها بشهر أو شهرين.

تسمح البطاقة الذهبية بإجراء مختلف العمليات المؤمنة للسحب والدفع الإلكتروني.

2-بطاقات الدفع من خلال الانترنت

أ-بطاقة الماستر الكارد (بالإنجليزية: Master card) هي بطاقة عالمية تصدر بالتعاون مع مؤسسات اقتصادية مختلفة مدفوعة، تمكن الشخص من الدفع الالكتروني من أي جهاز للدفع، أو إجراء معاملات الدفع الالكتروني في الجزائر.

يمكن استخراجها من خلال التوجه للموقع الرئيسي **لماستركارد** وملئ البيانات الخاصة بالاسم الكامل والعنوان، وتاريخ الميلاد، والبيانات التي تحدد هوية المستخدم، من أجل الإجراءات الأمنية.

تصدر البطاقة المذكورة بأنواع عدة: ماستر كارد الذهبية، ماستر كارد لرجال الأعمال وماستر كارد العادية.[7]

ب-بطاقة مينت Mint card: هي عبارة عن بطاقة مدفوعة مسبقًا، يمكن من خلالها الدفع الالكتروني عبر الانترنت، عند استقبال الخدمات الرقمية.

ج-بطاقة ون كارد one card: هي عبارة عن بطاقة تستخدم في عمليات الدفع الالكتروني، حيث تمثل وسيلة آمنة للدفع، فيقوم المستخدم بفتح حساب مجاني في موقع **وان كارد** مجانًا، ثم شحنها بالنقود المالية بهدف باستخدامها.

د-بطاقة Néosurf: وهي بطاقة توفر وسيلة فورية لإيداع الأموال بأمان في حساب Ecoaccount الخاص بالمستخدم، ويمكن استخدامها في الدفع الالكتروني في الجزائر.

وعلى الرغم من أن جائحة كورونا أثبتت أن التحول إلى العالم الرقمي في جميع المجالات أصبح حتمية وليس مجرد خيار إلا أن السلطات الوطنية أجلت العمل بالدفع الإلكتروني لاسيما بعنوان التحصيل الجبائي من جديد حتى نهاية 2021، بعدما كان مقررا أن يعمم في سنة 2018.

ولازال كثير من الجزائريين، على عكس أغلبية دول العالم، يعتمدون على الطرق التقليدية في اقتناء حاجاتهم اليومية، الأمر الذي جعل مهمة تحسين المردودية المالية للجباية بعيدة التحقيق، بالنظر إلى أن أنجع سبل محاربة الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي مبني على الدفع الإلكتروني الذي يسمح بمراقبة رقم أعمال أي متعامل اقتصادي.

المبحث الثاني: تعديل مواعيد التحصيل وتبسيطه

إطار تطبيق تبسيط التدابير الهادفة إلى دعم المؤسسات المتضررة ماليا جراء الأزمة الصحية التي تواجهها بلادنا حاليا، اتخذت المديرية العامة للضرائب مجموعة من الإجراءات أدناه لفائدة المكلفين بالضريبة.

المطلب الأول: تأجيل عمليات التحصيل الجبائي

أجل البلاغ الصادر عن المديرية العامة للضرائب عملية التحصيل الجبائي، وهذا من خلال ترخيصه تأخير اكتتاب التصريحات وتسديد مبالغها لدى المصالح الضريبية المختصة.

الفرع الأول: تأجيل بعنوان السنة المالية 2020

أ-التصريح الشهري سلسلة G رقم 50 لشهري فيفري و مارس وكذا تسديد الحقوق و الرسوم المتصلة بهما إلى غاية 20 ماي سنة 2020، المكتتب، على التوالي، من طرف المكلفين التابعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة إما إجباريا عند تجاوز رقم أعمالهم السنوي مبلغ خمسة عشرة مليون دينار (15.000.000 دج) أو اختياريا إذا كانوا الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة على أن يتم تبليغ الإدارة الجبائية بالقرار قبل أول أفريل من السنة الأولى، ويبقى ساري المفعول دون رجعة للسنة المذكورة وللسنتين المواليتين وكذا أصحاب المهن الحرة الممثلة لصنف من أصناف الأنشطة غير التجارية.

وعليه، يتعين على المكلفين التابعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة احترام الآجال القانونية المتعلقة بعملية إيداع ثلاث (03) تصريحات شهرية (فيفري، مارس وأفريل) ودفع المستحقات الجبائية الموافقة لذلك.

غير أنه، يستبعد المكلفون بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات من مجال تطبيق الاستثناء المذكور حيث يستمرون في عمليتي تصريح ودفع الضرائب والرسوم الواجبة الأداء إلكترونيا.

ب-التصريح الفصلي سلسلة G رقم 50 مكرر1 بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي/ صنف المرتبات والأجور لثلاثة (03) أشهر الأولى من السنة إلى غاية 20 ماي سنة 2020، حيث يلزم باكتتابه وتسديد مستحقاته الجبائية المكلفون بالضريبة التابعين للضريبة الجزافية الوحيدة ما لم يختاروا النظام الحقيقي لفرض الضريبة أي المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي، المستثمرات الفلاحية، الأشخاص الطبيعيين برسم الضريبة المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية و غير المبنية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و الجمعيات أو أي تنظيم أخر برسم الضرائب و الرسوم

المفروضة على الأجور و المرتبات المدفوعة أو أي جزء آخر من نشاطهم الخاضع للرسم و المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات أو مراكز الضرائب برسم الضرائب او الرسوم غير المتكفل بها من طرف الهياكل الجبائية التي تخضع لها.

ج-تمديد اكتتاب التصريح السنوي للنتائج (النظام الحقيقي) بعنوان الموازنة والملاحق إلى غاية 30 جوان سنة 2020 مع اعتماد تاريخ 31 ماي سنة 2020 بالنسبة لنفس الكشوفات الواجب إيداعها من طرف الشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات.

كما يتعين دفع رصيد تصفية الضريبة على الشركات في حدود عشرين (20) يوما تحسب ابتداء من اكتتاب التصريح السنوي للنتائج.

د-التصريح السنوي للمداخيل سلسلة G رقم 1 مستغلي المؤسسات الفردية، حيث تمدد أجال الاكتتاب السنوي بعنوان إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي/ صنف التوطين إلى غاية 20 جوان سنة 2020.

هـ-تمديد عملية دفع القسط المؤقت الأول بعنوان كل من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات حتى تاريخ 20 جوان سنة 2020.

الفرع الثاني: تأجيل بعنوان السنة المالية 2021

تمديد عملية اكتتاب كل من التصريح الشهري سلسلة G رقم 50 والتصريحات النهائية بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة سلسلة G رقم 12 مكرر و G رقم 12 مكرر1 لشهر جانفي سنة 2021 وكذا تسديد الحقوق والرسوم المتصلة بهما إلى غاية 20 مارس سنة 2021.

المطلب الثاني: تجاوز الأحكام المشددة

لقد اتخذت الدولة عدة إجراءات حاولت من خلالها التوفيق بين مواعيد التسديد وكيفياته حتى تسهل للمكلفين دفع مستحقاتهم بطريقة آمنة ومريحة كما حاولت التخفيف من صرامة الآجال في ظل تفشي جائحة "كوفيد 19" التي دفعت بالدولة تبني إجراءات جديدة مرتكزة على التكنولوجيا في عملية التسديد.

الفرع الأول: تبسيط عمليات التحصيل

تكمن الأحكام تبسيط عمليات التحصيل بعنوان السنتين الماليتين 2020 و2021 فيما يأتي:

أ-جدولة سداد الضرائب والرسوم المستحقة: يستطيع المكلفون بالضريبة الذين هم في وضع مالي صعب جدولة سداد ديونهم الجبائية مع احتفاظهم بحق تعديله في حالة وجود مشاكل التدفق النقدي.

ب-تعليق عملية الإخضاع الضريبي المطبق على أرباح الشركات غير الموزعة للسنوات المالية 2016 وما يليها المنصوص عليها في أحكام المادة 15 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن قانون المالية لسنة 2020.[8]

ج-إمكانية الاكتتاب في نظام إعادة جدولة الدين الجبائي بالنسبة للمؤسسات التي تعاني مصاعب مالية.

د-الإعفاء من خلال المخطط الذي سينتهي سريانه بتاريخ 31 ديسمبر سنة 2021 المتعلق موضوعه بتطبيق غرامات التحصيل بالنسبة للمكلفين بالضريبة الذين يسددون جميع ديونهم الجبائية وشبه الجبائية دفعة واحدة.

الفرع الثاني: تقييم التحصيل الضريبي في ظل جائحة كورونا

إن الظروف الصحية التي لم تكن في الحسبان من جراء جائحة كورونا لسنة 2020 أحدثت تغير ملحوظا في العالم الرقمي لاسيما لمديرية الضرائب من خلال اتخاذها لمجموعة من الإجراءات للرفع من الحصيلة الضريبية من ناحية ومن ناحية أخرى طورت الإدارة الجبائية إلى إدارة رقمية وبالتالي كانت الحل الأنجع لتخطي مرحلة الأزمة الصحية.

قد كانت عملية التحصيل الضريبي تكتسي أهمية قصوى لمداخيل الدولة لأنها تعتمدها لتحقيق التوازن بين إيراداتها ونفقاتها، كما تعتبر تلك الامتيازات الممنوحة للإدارة تحقق أهداف أساسية تتمثل أساسا في المحافظة على حقوق الخزينة ومصالحها في المقابل منح القانون للمكلف ضمانات تكرس حقوقه تدور حول تسهيل عملية الاقتناء من خلال البطاقات الرقمية وتقريبه للإدارة من خلال الفضاء الرقمي بفضل تكنولوجية الإعلام والاتصال.

خاتمة:

نخلص مما تقدم بأنه لم تكن الغاية المرجوة من طرف مسئولي الإدارة الجبائية في ظل الأزمة الصحية العالمية تحقيق أكبر مردودية ضريبية بعنوان التحصيل بالرغم من تدني أسعار النفط بل وجهت اهتماماتهم إلى إدراج تدابير جديدة تخفف العبء الضريبي على المكلفين بالضريبة، ويتجلى ذلك لاسيما من خلال اعتماد مصطلحات: الإعفاء، الجدولة والتأجيل.

حقيقة، تماشت تلك الأحكام مع مذكرة خاصة بالسياسات العامة في ظل جائحة كوفيد 19 الصادرة من طرف خبراء صندوق النقد الدولي. غير أنه بالرغم من اعتماد مشروع التحول إلى العالم الرقمي بعنوان التحصيل الجبائي ما تزال للأسف الطرق التقليدية سائدة في مجال المعاملات المالية للمكلفين بالضريبة الأمر الذي صعب مهمة محاربة الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي.

النتائج:

-تعد الأزمة الصحية التي عرفها العالم بأسره سبب التغيير الجذري في طريقة التعامل والتحصيل كونها غيرت من مفهوم التحصيل الضريبي التقليدي الكلاسيكي

-يضمن العالم الرقمي الشفافية والنزاهة والسرعة وكذا ربح الوقت واتقان العمل ونشاط المديرية بدل التماطل والتباطء الذي كانت تعرفه الإدارة بصفة عامة من قبل

التوصيات:

-تكريس ضمانات أكثر فعالية في حق المكلف بغرض السعي إلى تحقيق التوازن والتوفيق بين الإدارة والمكلف

-السعي نحو ثبات القوانين الجبائية لاستقرار المعاملات الجبائية

-تكوين مختصين وخبراء في ميدان الضرائب حتى يتسنى لنا الوصول إلى حلول أكثر ملائمة ووسائل ناجعة

-نشر الثقافة الرقمية على المستوى الإداري والاقتصادي وحتى الاجتماعي لتيسير التعامل بين الإدارة والمواطن

-عصرنة المؤسسات الإدارية مهما كانت طبيعتها في مجال تكنولوجية الإعلام والاتصال حتى يتجاوب مع الوضع الحالي ومتطلبات هذا العصر الذي نعيشه

الهوامش:

[1] -راجع الجريدة الرسمية، العدد 42 المؤرخة في 27 يوليو سنة 2008.

2-راجع الجريدة الرسمية، العدد 77 المؤرخة في 29 ديسمبر سنة 2016

3-فاروق محمد أحمد الأباصري، عقد الاشتراك في قواعد المهملات عبر شبكة الأنترنيت، الدار الجامعية للنشر، مصر، س ط 2002، ص 100

4-طارق عبد العال، التجارة الإلكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية التسويقية والثانوية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، س ط 2008، ص 101.

5-راجع الجريدة الرسمية، العدد 78 المؤرخة في 30 سبتمبر سنة 1975

6-ثناء على القباني وآخرون، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، س ط 2006، ص 12

7-محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية المجلد الثاني، التشريعات التجارية والإلكترونية –دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 467.

8-راجع الجريدة الرسمية، العدد 81 المؤرخة في 30 ديسمبر سنة 2019

المراجع:

-**المؤلفات**:

-ثناء على القباني، نادر شعبان، إبراهيم السواح، س ط 2006، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر.

-طارق عبد العال، س ط 2008، التجارة الإلكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية التسويقية والثانوية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.

-فاروق محمد أحمد الأباصري، س ط 2002، عقد الاشتراك في قواعد المهملات عبر شبكة الأنترنيت، الدار الجامعية للنشر، مصر.

-محمود الكيلاني، س ط 2007، الموسوعة التجارية والمصرفية المجلد الثاني، التشريعات التجارية والإلكترونية –دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

الجرائد:

-الجريدة الرسمية، العدد 81 المؤرخة في 30 ديسمبر سنة 2019

-الجريدة الرسمية، العدد 77 المؤرخة في 29 ديسمبر سنة 2016

-الجريدة الرسمية، العدد 42 المؤرخة في 27 يوليو سنة 2008

-الجريدة الرسمية، العدد 78 المؤرخة في 30 سبتمبر سنة 1975